

الحكومة لا تعلن والصحافة لا تدري

ضدهم ولهذا أطلقت على الحراك الشعبي اللبناني وموجة التظاهرات العارمة إنها ثورة، لكن الصحافة نفسها ولدى تغطيتها للحادث العراقي الذي كان أشد شراسة ودموية وتوج بعشرات القتلى والجرحى في حمام دم شديد المشاعة ارتكبته الحكومة وميليشيات مساندة، في تلك التغطية كتبت الصحيفة عنواناً بارزاً هو "فوضى العراق: واشنطن تبتسم للفتنة".

هذا العنوان العريض يكشف اطمئناناً عجيباً من طرف الصحفي والمؤسسة الصحافية لجهة السياسي وللطبقة السياسية وتناغماً غريباً معها وإلا كيف نفسر الكيل بمكيالين: هنا ثورة وهناك فتنة؟ وكأنه مانيفستو ذلك الذي أطلق على انتفاضة الشباب العراقيين بصور عارية على أنها فوضى وفتنة إذ تلقتهم عشرات المواقع والمنصات الإعلامية التي تريد واد الانتفاضة الشعبية - الشبابية العراقية. بناء الموقف على أسس مسيئة هو أسوأ أشكال الأداء الصحافي، وإلا فإن الحكومة العراقية مثلا لم تكشف للإعلام حتى الساعة نتائج التحقيق، والصحافة لا تدري فكيف تعدها مجرد فوضى وفتنة؟

طاهر علوان

كاتب عراقي مقيم في لندن

يصعب في الكثير من الأحيان فهم العلاقة بين صانع القرار السياسي وبين الصحفي. هنالك الكثير من الشكوك بين الطرفين لا يمكن إخفاؤها. السياسي يخشى من الصحفي قيامه بتحريف مواقف وتصريحاته أو التحريض عليه وصولاً إلى كشف سوءاته، الصحفي يخشى من السياسي خفاياه وعدم قوله الحقيقة وتكتمه عن كشف ما يجري.

في بلدان يعينها بخاف الصحفي من غدر السياسي وبطشه وانتقامه إن هو تجرأ وكشف الحقيقة التي تمس بالسياسي أو الطبقة السياسية. على وفق ذلك سارت هذه العلاقة الهشة بين الطرفين.

في ظل تصاعد حمى بريكست وطلاق بريطانيا الوشيك من الاتحاد الأوروبي احتار الكثير من الصحفيين في سياسة رئيس الحكومة. في افتتاحية لندن ستاندارد ليوم الأحد قال كاتبها، إننا نعيش أزمة سياسية حقيقية سواء تحقق بريكست أو لم يتحقق.

هنالك إشكالية بين الصحافة وبين رئيس الحكومة الذي يبدو أنه غير معني لا بالحملات الصحافية ولا بتحديات الصحفيين وخاصة بصد بريكست وهي حملات واسعة جداً ولا يمكن حصرها.

منذ 3 سنوات والصحافة البريطانية تدرج المقالات وتقع في مربع الاستقطاب، فهي إن كتبت لصالح بريكست انضمت إلى فريق الأثنياء والبرجوازيين والشركات الذين يريدون إفقار هذا الشعب، وإن كتبت بالصد من بريكست فهي لا ترمي مصالح بريطانيا كاسبقية أولى.

هذا الاستقطاب وسع الفجوة بين الصحفيين والسياسيين حتى أنهم سياسيون من حزب المحافظين بعض الصحف والصحافيين بالانحياز ويتكثف أخبار ضد بريكست أكثر من التي كانت إلى جانب حملة الحكومة. المحافظون معززون، فهم منذ الاستفتاء على الطلاق من أوروبا 2016 وحتى الساعة وهم يخوضون صراعاً سياسياً واجتماعياً شرساً وذا حساسية بالغة، وهم أحوج ما يكونون لأي صوت يساندتهم ولهذا يشعرون بالاستفزاز من المواقف والآراء الصحافية التي تنتقدهم وتحرض عليهم.

لهذا صارت العلاقة بين السياسي المحافظ المتشبه بريكست وبين الصحفي الموع بالكشف عن الحقائق علاقة يعترها الكثير من الشك وصولاً إلى اتهام مثل هذه الصحافة بالتحريض.

على جبهة أخرى مشتتة بالمظاهرات والاحتجاجات وذلك على الساحة اللبنانية، إحدى الصحف اللبنانية يبدو أنها لا تنق سياسياً البلد الفاسدين الذين خرج اللبنانيون بوسندويتشلاند" في مارس الماضي.

نموذج هافغتون بوست الرقمي يتهاوى بعد فشل النسخة العربية

«فيريزون» الأميركية تستمر في التخفيف من عائلة «الدوت كوم»



الإعلام الرقمي أيضا في أزمة

«أفضل شركة وسائل الإعلام بالنسبة للمستهلك».

ومنذ وقت الصفة، كافحت مجموعات الإعلام الرقمي من أجل تلبية التوقعات العالية للقطاع، خاصة وأن شركتي غوغل وفيسبوك كانتا قد استحوذتا على إيرادات الإعلانات عبر الإنترنت في ذلك الوقت.

وكنتيجة لذلك، أغلقت بعض الشركات مثل «روكي»، بينما واجهت مواقع الأخبار مثل «هافغتون بوست» و«باز فيد» و«فايس» و«فوكس» تخفيضات في الوظائف. وقد ساعد هذا الاندماج في القطاع، في الوقت الذي سعت فيه مجموعات الإعلام الرقمي التي كانت تعاني من ضائقة مالية إلى التوسع بشكل أكبر.

وفي الشهر الماضي فقط، استحوذت وكالة «فايس ميديا» على موقع «ريفانيزر» 29، وهو موقع نسائي شهير، بينما اشترت شركة «غروب ناين» موقع «بوب شو جاز» واشترت «فوكس» موقع «نيويورك ميديا»، الذي يمتلك المجلة التي تحمل نفس الاسم.

واشترت شركة «هافغتون بوست» وهو موقع أخبار ليبرالي تم تأسيسه في عام 2005 على يد مجموعة من الناشرين من بينهم أريانا هافينغتون، مقابل 315 مليون دولار في عام 2011.

ويعمل الموقع في أكثر من عشر دول من خلال اتفاقيات الترخيص. وفي شهر يناير، أعلنت «فيريزون» أنها ستخفض عدد الموظفين في قسم الإعلام الرقمي بحوالي 7 بالمائة، مما يقلل حوالي 800 وظيفة، بما في ذلك بعض الوظائف في موقع «هافغتون بوست». وقد أغلق موقع الأخبار أيضا زراعه الألمانية «هافغتون بوست دويتشلاند» في مارس الماضي.

السياسي في المنطقة على نحو أوحى بأنه يعبر عن سياسة أميركية أو مزاج أميركي في هذا الشأن، وأن إسناد إدارة الموقع العربي عام 2015 إلى شخصيات تستغل بقطر كان أمراً مستغرباً داخل دوائر الإعلام العربي والدولي.

ونكرت تقارير أخرى أن إغلاق النسخة العربية جاء بسبب كثرة الشكاوى التي وصلت «هافغتون بوست» من أن سياسة التحرير المتبعة من قبل النسخة العربية لا ترقى إلى مستوى النسخة الأم.

ورغم الانفصال إلا أن النموذج الإعلامي للمنصة الأميركية والموقع العربي يعتبر واحداً ويمثل نهجا وأسلوباً رقمياً يبدو أنه في تراجع، إذ تعد محاولة بيع موقع الأخبار علامة على استمرار «فيريزون» في التخفيف من عائلة «الدوت كوم» التي جمعتها، خاصة بعد أن استحوذت الشركة على موقعي «ياهو» و«آيه.أو.إل»، وهي الأصول التي خفضت من قيمة شرائها بنحو 5 مليارات دولار في وقت سابق من هذا العام. وفي الشهر الماضي، باعت شركة «فيريزون» موقع «تامبلر» بمبلغ رمزي، بعد أن اشترت منصة التواصل الاجتماعي مقابل مليار دولار في عام 2013.

وقد شكلت «فيريزون» قسمها الإعلامي من اندماج موقعي «آيه.أو.إل»، الذي اشترته بمبلغ 4.4 مليار دولار في عام 2015، و«ياهو»، الذي دفعت مبلغ 4.5 مليار دولار مقابل شرائه في عام 2017. وفي هذا الوقت قال تيم أرمسترونغ، الرئيس التنفيذي السابق لموقع «آيه.أو.إل» ورائد الاستراتيجية الرقمية، إن هذا الإجماع من شأنه أن يخلق

يجري الحديث في أوساط الإعلام الأميركي عن صفقة تجريها شركة «فيريزون» لبيع موقع «هافغتون بوست» الإخباري مع مشترين محتملين، مع تراجع الإعلام الرقمي، ما أعاد الأذهان مباشرة إلى النسخة العربية من الموقع الذي تخلت عنه الشركة بعد أسلوب إدارة وضاح خنفر له وتلقي الشركة الأم انتقادات حوله، ورغم الفارق بين التجربتين إلا أن النموذج الإعلامي للمنصة الأميركية والموقع العربي يعتبر واحداً ويمثل نهجا وأسلوباً رقمين يبدو أنهما في تراجع مؤخرًا.

وقالت إدارة الموقع في بيان صحافي «اعتباراً من 31 مارس 2018 انتقنا بصورة متبادلة على إنهاء شراكتنا مع هافينغتون بوست والتوقف عن النشر في هافغتون بوست عربي»، مضافة أن ذلك كان «قراراً مشتركاً من جانب شركة إنتيغرال ميديا وشركائنا في هافغتون بوست، في ظل سعي الجانبين للاستمرار في تقييم وإعادة تقييم كيف وأين يمكن لكل منهما خدمة الجمهور في المنطقة».

الأزمة التي تمر بها «هافغتون بوست» ليست جديدة إذ بدأت ملامحها تظهر مع فشل النسخة العربية من الموقع الأميركي

واعتبرت مصادر أميركية مطلعة أن قرار هافغتون بوست هو تصويب لقرار قديم أدى إلى سقوط الموقع الأميركي الشهير في الإعلام الشعبي الذي تروج له الدوحة من خلال المنابر الإعلامية التي تمولها. وأضافت المصادر أن النسخة العربية للموقع تحولت إلى منبر مروج للإسلام

واشنطن - كشفت تقارير إخبارية أن شركة «فيريزون» تبحث عملية بيع موقع «هافغتون بوست» الإخباري مع مشترين محتملين في الأسابيع الأخيرة، في ظل تراجع الشركة الأميركية عن ممارسة المنصات الرقمية واستغنائها عن عدد من المنصات الرقمية في الآونة الأخيرة.

لم يتم إطلاق أي عملية بيع رسمية ولا تزال المحادثات في مرحلة تقييم مبكرة، وقال المتحدث باسم «فيريزون» «لا نعلق على الشائعات والتخمينات»، وهو أمر شائع في هذه الحالات.

والأزمة التي تمر بها منصة «هافغتون بوست» الإخبارية ليست جديدة إذ بدأت ملامحها تظهر مع فشل النسخة العربية من الموقع الأميركي.

وكانت رحلة الشراكة قصيرة بين شبكة «هافينغتون بوست» العالمية وشركة «إنتيغرال ميديا» التي يمتلك خنفر النصيب الأكبر من أسهمها، حيث أعلنت إدارة «هافغتون بوست» نهاية مارس 2018 إغلاق نسخة «هافغتون بوست عربي»، بعد حوالي 3 أعوام من ظهور هذا الموقع الذي أسسه بدعم مالي قطري المدير السابق لقناة الجزيرة وضاح خنفر، في إطار سياسة إعلامية انتهجتها الدوحة لتعدد الأثر العالمية لزيادة مستوى التأثير في المنطقة.

الصحف الأسترالية تدافع عن حرية الصحافة بتعتيم صفحاتها الأولى

ذات أهمية في أستراليا الديمقراطية، لكن «سيادة القانون» ينبغي أن تحترم. وأضاف الأحد «وهذا يشملنا أنا أو أي صحفي أو أي شخص آخر».

وستطرح نتائج التحقيقات حول حرية الصحافة للنقاش بالبرلمان في العام المقبل. وتقول الحملة إن قوانين أمنية

مشددة تم سنّها على مدى العقدين الماضيين باتت تهدد الصحافة الاستقصائية، وتقوّض حق الجمهور في المعرفة. ومنذ صدور تشريع بمكافحة التجسس في العام الماضي، تكاثرت منصات إعلامية للضغط من أجل استثناء صحفيين ومبلغين التسريبات، والسماح لهم بكتابة تقارير عن معلومات حساسة.

وتدعو المؤسسات الصحافية كذلك إلى المزيد من الحريات في مجالات أخرى، كالقيام بإصلاحات في قوانين حرية المعلومات والتشهير.

سميثرست التي تعمل لصالح نيوز كورب. وتقول المؤسسات الصحافية إن الداهمات وقعت رداً على تقارير صحافية اعتمدت على تسريبات من صحافيين.

واشتمل أحد التقارير على دعوى وقوع جرائم حرب، بينما تضمن تقرير آخر مزاعم عن محاولة إحدى الوكالات الحكومية التجسس على مواطنين أستراليين.

وفي تغريدة على تويتر، نشر الرئيس التنفيذي لمؤسسة «نيوز كورب» أستراليا، مايكل ميلر، صورة لطبوعاته ذات الصفحات الأولى المسوّدة.

وحث ميلر الجمهور على توجيه سؤال للحكومة حول «ما تحاول إخفاؤه».

وتقول الحكومة إنها تدعم حرية الصحافة لكن «لا أحد فوق القانون». وكانت الحكومة الأسترالية قد أكدت

الأحد إمكانية استجواب ثلاثة صحافيين في أعقاب المدهامات. وقال رئيس الوزراء، سكوت موريسون، إن حرية الصحافة كانت

المطروحة للنقاش العام في أستراليا منذ يونيو الماضي عندما داهمت الشرطة الفيدرالية منزل الصحافية نيكيا



الاحتجاج وفق طريقة الصحافة

لخطر أن تصبح أكثر دولة حائزة على ديمقراطية سرية في العالم». وأصبحت حرية الصحافة أحد المواضيع الرئيسية

القومي على مدى السنوات العشرين الماضية. ومن بين الكلمات التي أقيمت عليها الصحف دون تعتيم «وضع حدود للأخبار» و«السرية» و«فترة سجن الصحفيين» و«ما الذي تريده الحكومة من إغرائها للتحقيق عن المواطنين» و«لا يمكن حدوث ذلك في أستراليا، نعم يحدث الآن».

ولقيت الحملة التي نظمها انتقاداً يُدعى «الحق في أن تعرف»، دعماً من العديد من محطات التلفزيون والراديو ووسائل الإنترنت.

ودعت ليزا ديفيز محررة بصحيفة سيدني مورنيغ هيرالد، إلى إصلاح كبير في القانون لوقف التكتيم على المعلومات، مضافة أن الحملة ليست لأجل الصحفيين بل لأجل الديمقراطية في البلاد.

بدوره قال ديفيد أندرسون، المدير الإداري لمؤسسة الإذاعة الأسترالية (ABC) عبر حسابه على وسائل التواصل الاجتماعي، «أستراليا معرضة

مليون - أصدرت الصحف الأسترالية الرئيسية الإثنين، صفحاتها الأولى باللون الأسود، في حملة لمطالب الحكومة بحماية حرية الصحافة في البلاد.

وإلى جانب التسويد، ظهرت أختام حمراء مكتوب عليها كلمة «سري» على صدر الصفحات الأولى في الجرائد الصادرة عن مؤسستي «نيوز كورب أستراليا» و«ناين» المتنافستين الإثنين. وأشارت الصحف أن الحكومة اعاققت حق المواطنين في الوصول إلى المعلومة، من خلال إيجادها «ثقافة السرية» من خلال قوانين المحافظة على الأمن

من بين الكلمات التي أقيمت عليها الصحف دون تعتيم «وضع حدود للأخبار» و«السرية» و«فترة سجن الصحفيين»